فعّالية السياسات الأوروبية في التصدي لأزمتي الهجرة واللجوء في المتوسط بعد ثورات الربيع العربي

The effectiveness of European policies in addressing the migration and refugee crises in the Mediterranean after the Arab Spring revolutions

سليمة كرومي ♦
مخبر القانون الدستوري والحكم الراشد-جامعة مستغانم-الجزائر
salima.kerroumi.etu@univ-mosta.dz

علي بلعربي
مخبر القانون الدستوري والحكم الراشد-جامعة -مستغانم- الجزائر
ali.belarbi@univ-mosta.dz

تاريخ الإرسال: 2022/01/30 تاريخ القبول: 2022/05/23 تاريخ النشر: 2022/06/03

الملخص:

تحاول هذه الدراسة تبيان مدى فعّالية السياسات الأوروبية في احتواء أزمتي الهجرة واللجوء والحد منها في المتوسط بعد سنة 2011 التي شهدت انطلاق ثورات الربيع العربي، هذا ما أدّى إلى تصاعد لافت للنظر في أعداد المهاجرين وطالبي اللجوء نحو أوروبا، وفي ظل هذا الوضع، تبنت المفوضية الأوروبية والبرلمان الأوربي العديد من السياسات لمواجهة هذا التدفق الكبير للمهاجرين وطالبي اللجوء.

وبعد عمليتي الوصف والتحليل، توصلت هذه الدراسة إلى نتيجة أساسية مفادها أنّ السياسات التي اعتمدتها مؤسسات الاتحاد الأوروبي في مواجهة أزمتي الهجرة واللجوء بعد سنة 2011 هي سياسات متناقضة تفتقر للمسؤولية المشتركة مما جعلها عاجزة فعلياً عن تحقيق الهدف المنشود.

الكلمات المفتاحية: الهجرة ، اللجوء، ثورات الربيع العربي، الاتحاد الأوروبي، السياسات.

Abstract:

This study attempts to show the effectiveness of European policies in containing and limiting the migration and refugee crises on average after the year 2011, which witnessed the outbreak of the Arab Spring revolutions, which led to a remarkable escalation in the number of migrants and asylum seekers towards Europe. The European Parliament has many policies to counter this large influx of migrants and asylum seekers.

♦ المؤلف المرسل

After the description and analysis processes, this study reached a basic conclusion that the policies adopted by the European Union institutions in the face of the migration and refugee crises after 2011 are contradictory policies that lack joint responsibility, which made them effectively unable to achieve the desired goal.

Keywords: immigration, asylum, Arab Spring revolutions, European Union, policies.

مقدمة:

شهدت منطقة شمال إفريقيا نهاية سنة 2010 وبداية سنة 2011 موجة من الاحتجاجات الشعبية المناهضة للأنظمة السياسية الحاكمة كانت بداياتها من تونس لتشمل فيما بعد الجزائر والمغرب وليبيا ومصر وسوريا والعديد من الدول العربية، سُميت هذه الاحتجاجات لاحقاً بثورات الربيع العربي، هذه الأخيرة أدّت إلى تدهور الوضع الأمني في الكثير من الدول العربية خاصة في تونس وليبيا ومصر وسوريا.

وفي ظل تأزم الوضع السياسي والأمني، شهدت منطقة البحر الأبيض المتوسط ارتفاعاً غير مسبوق في أعداد المهاجرين واللاجئين اتجاه أوروبا، وهو ما ذهبت إلى وصفه المنظمة الدولية للهجرة بأزمتي الهجرة واللجوء في المتوسط التي بلغت ذروتها عام 2015، وهذا ما خلق قلقاً وتوتراً داخل الدول الأوروبية لما سيشكله هذا الارتفاع من تحديات أمنية كبيرة على مجتمعاتها، الأمر الذي دفع هذه الدول الممثلة في مؤسسات الاتحاد الأوروبي إلى انتهاج سياسات وردود أفعال دفاعية بهدف الحد من تدفقات المهاجرين واللاجئين إلى شواطئها والسيطرة عليها.

وبناءً على ما سبق ذكره، سنحاول من خلال هذه الدراسة تبيان مدى تأثير ثورات الربيع العربي على واقع الهجرة واللجوء في المتوسط، وكذا تبيان مدى فعالية السياسات الأوروبية في التقليص من عدد المهاجرين وطالبي اللجوء إليها، معتمدين في ذلك على الإحصائيات الصادرة عن المنظمة الدولية للهجرة(**IOM**)، وكذا الاحصائيات التي يقدمها المكتب الاحصائي للاتحاد الأوروبي (**Eurostat**)، وهذا ما سيزيد من أهمية هذه الدراسة.

- أهداف الدراسة:

يمكن حصر الأهداف التي تسعى إليها هذه الدراسة في النقاط التالية:

-إبراز تأثير ثورات الربيع العربي على مسألتي الهجرة واللجوء في منطقة المتوسط.

-توضيح حجم تدفقات الهجرة واللجوء نحو أوروبا بعد ثورات الربيع العربي.

-إبراز طبيعة الاستجابة الأوروبية لأزمتي الهجرة واللجوء عقب ثورات الع العربي.

- الكشف والتعرف على مدى فعالية التطبيق العملي لسياسات الاتحاد الأوروبي في التخفيض والحد من تدفقات المهاجرين واللاجئين نحو أوروبا.

- إشكالية الدراسة:

تحاول هذه الدراسة الإجابة عن الإشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى فعّالية سياسات الاتحاد الأوروبي في السيطرة على تدفقات الهجرة واللجوء في منطقة المتوسط بعد ثورات الربيع العربي؟

- التساؤلات الفرعية:

تندرج تحت الإشكالية الرئيسية جملة من التساؤلات الفرعية وهي كالتالي:

- ما علاقة الربيع العربي بتدفقات المهاجرين واللاجئين نحو أوروبا؟

- ماهي السياسات التي انتهجتها دول الاتحاد الأوروبي لإدارة تدفقات الهجرة واللجوء بعد سنة 2011؟

- ما مدى نجاح أو فشل السياسات الأوروبية في التصدي لأزمتي الهجرة واللجوء بعد سنة 2011 وفقاً للأرقام الإحصائية الصادرة عن المنظمة الدولية للهجرة والمكتب الاحصائي للاتحاد الأوروبي؟

- فرضيات الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية المرتبطة بها تحاول الدراسة اختبار الفرضيات التالية:

-تدهور الأوضاع الأمنية في دول ثورات الربيع العربي أدّى إلى ارتفاع أعداد المهاجرين وطالبي اللجوء داخل دول الاتحاد الأوروبي.

- زيادة أعداد المهاجرين واللاجئين نحو الاتحاد الأوروبي بعد ثورات الربيع العربي دفعت مؤسسات الاتحاد الأوروبي إلى تبني سياسات استثنائية للحد منها واحتوائها.

- غياب التناسق والتعاون المشترك في سياسات الاتحاد الأوروبي لإدارة أزمتي الهجرة واللجوء في المتوسط بعد ثورات الربيع العربي أدّى إلى عجز هذه السياسات في السيطرة على تدفقات المهاجرين واللاجئين اتجاه أوروبا.

- المناهج المستخدمة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على تكاملية منهجية فرضتها طبيعة الموضوع، تمثلت في المنهج الوصفي التحليلي من خلال إبراز علاقة ثورات الربيع العربي بزيادة تدفقات المهاجرين واللاجئين نحو أوروبا، كما تم

الاستعانة بالمنهج الإحصائي في تحديد عدد المهاجرين الذين وصلوا أو فقدوا وماتوا عرض البحر ومقارنتها تماشياً وتطور السياسات الأوروبية لقياس مدى فعاليتها، كما تم استخدام منهج دراسة الحالة باعتبار الدراسة تناولت سياسات الاتحاد الأوروبي في مواجهة أزمتي الهجرة واللجوء بعد سنة 2011.

- تقسيمات الدراسة:

جاءت هذه الدراسة مقسمةً إلى ثلاثة محاور أساسية، تناولنا في المحور الأول ثورات الربيع العربي وزيادة تدفقات المهاجرين واللاجئين اتجاه أوروبا، أما الجزء الثاني تطرقنا فيه إلى السياسات الأوروبية لمواجهة أزمتي الهجرة واللجوء بعد سنة 2011، أما الجزء الثالث والأخير قدمنا فيه قراءة تحليلية في فعالية هذه السياسات من خلال إحصائيات رسمية تثبت نجاحها أو فشلها.

1- ثورات الربيع العربي وزيادة تدفقات المهاجرين واللاجئين اتجاه أوروبا(2011-2020):

في أوائل عام 2011 شهد جنوب وشرق المتوسط انتفاضات شعبية واسعة لقبت بثورات الربيع العربي من قبل عالم السياسة الأمريكي "مارك ليـنش"Marc Lynch" في مقال له في المجلة الأكاديمية السياسية الأمريكية " Foreign Policy" معبراً في ذلك عن الوضع العربي والحركات الاحتجاجية العنيفة[1]، التي بدأت في تونس للإطاحة بنظام الرئيس "زين العابدين بن علي" والذي فرّ من بلاده في 14 يناير 2011[2]، ثم تلتها استقالة الرئيس المصري "حسني مبارك" في 11 فبراير 2011 بعد 18 يومًا من انطلاق الثورة المصرية[3]، لتأتي بعد هذا، الاحتجاجات الشعبية في ليبيا التي انطلقت في 17 فبراير 2011 والتي استمرت تسعة أشهر لتنتهي بمقتل الزعيم الليبي "معمر القذافي" في أكتوبر 2011 معلنة نهاية حكمه الذي دام لأكثر من أربعة عقود من الزمن[4]، واتسعت رقعة هذه الاحتجاجات لتشمل سوريا واليمن ودول عربية أخرى على غرار الجزائر والمغرب والبحرين والأردن وعمان والعراق، كما شهدت الكويت والسعودية والسودان احتجاجات طفيفة[5].

جلّ هذه الانتفاضات كان لها هدف مشترك وهو إحداث تغيرات ديمقراطية حقيقية، وعلى الرغم من التغيرات الناتجة عنها فوجئت دول الاتحاد الأوروبي بالعدد الكبير من اللاجئين الذين وصلوا إليها، حيث تزايدت نسبة المهاجرين واللاجئين إلى أوروبا بداية سنة 2011 مما جعل الدول الأوروبية ترى في هذه الانتفاضات الشعبية

---

[1] Abdul Qadir Mushtaq; Muhammad Afzal, Arab Spring: Its Causes And Consequences, Journal of the Punjab University Historical Society (JPUHS), Vol.30, No.1, January - June, 2017, p.1.

[2] European Asylum Support Office(EASO), Annual Report on the Situation of Asylum in the European Union and on the Activities of the European Asylum Support Office, Luxembourg: Publications Office of the European Union, 2012, p.22.

[3] Kamal Eldin and Osman Salih,The Roots and Causes of the 2011 Arab Uprisings, Arab Studies Quarterly , Vol. 35, No. 2,Spring 2013, p.184.

[4] علي بلعربي، جمود الجزائر في تسوية أزمتي ليبيا ومالي من خلال مقاربة المصالحة الوطنية، مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديمقراطي العربي-ألمانيا-، المجلد الثالث، العدد 14، مارس 2019، ص.44.

[5] Kamal Eldin and Osman Salih, op cit, p.184.

أزمة حقيقة تثير الذعر داخل مجتمعاتها، فالاضطرابات السياسية جلبت أزيد من 25000 مهاجر إلى سواحل إيطاليا وهو ما دفع وسائل الإعلام الغربية وصف هذا الأمر بكلمة "الغزو"[1].

وفي الفقرات اللاحقة من هذا المحور، سنحاول إبراز تأثير ثورات الربيع العربي على تدفق المهاجرين وطالبي اللجوء إلى أوروبا وذلك بلغة الأرقام ووفقاً لفترات زمنية مختلفة تتعلق أساساً بتطور الأوضاع الأمنية في الدول التي شهدت احتجاجات شعبية كبيرة والتي تحولت فيما بعد إلى حروب أهلية على غرار ما يحصل في ليبيا وسوريا.

1.1- تدفق المهاجرون إلى أوروبا وزيادة طلبات اللجوء بين الفترة الممتدة من 2011 إلى 2014:

بعد اندلاع الثورة في كلا البلدين، أصبحت تونس وليبيا نقطتي انطلاق للقوارب التي تهرب عشرات المهاجرين واللاجئين إلى إيطاليا، فلقد سجلت هذه الأخيرة في الفترة الممتدة من يناير إلى سبتمبر 2011 دخول حوالي42.807 شخص إليها عبر البحر بشكل غير قانوني نزل معظمهم في جزيرة "لامبيدوزا" -التي يبلغ عدد سكانها 4500 نسمة فقط- مقارنة بأقل من 5000 في عام 2010 وأقل من 10.000 في عام 2009.[2]

وكما جاء في تقرير تحليل المخاطر السنوي لوكالة الحدود وخفر السواحل الأوروبية Frontex لعام 2014 أنه بين عامي 2012 و2013 زادت أعداد المهاجرين الذين حاولوا عبور الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي بشكل غير قانوني من حوالي 72.500 إلى 107.000 بزيادة سنوية قدرت ب 48٪. ووفقًا لبيانات نفس الوكالة، فإن عام 2013 شهد زيادة كبيرة في عمليات عبور الحدود غير القانونية من قبل السوريين عن طريق شرق البحر الأبيض المتوسط، وكذا التدفق المستمر للمهاجرين المغادرين من شمال إفريقيا (ليبيا ومصر- على وجه التحديد)[3].

أما بخصوص طلبات اللجوء استقبلت دول الاتحاد الأوروبي بداية سنة2011 85٪ من مجموع المتقدمين للحصول على الحماية الدولية في القارة مع أكثر من 300000 طلب، ومن بين البلدان الرئيسية المستقبلة، نجد فرنسا التي استقبلت حوالي 56.300 طالب لجوء، بينما استقبلت ألمانيا 53.300، واستقبلت إيطاليا 34.300 من طالبي اللجوء[4] وبلغ العدد الإجمالي لطلبات اللجوء في مالطا عام 2011 حوالي 11890 بزيادة

[1] Gemma Pinyol Jiménez, The migration-security nexus In short: Instruments and Actions In The European union, Amsterdam Law Forum, Vu Amsterdam University, Vol 4:1, Winter Issue 2012, pp.36-37.
[2] Philippe Fargues, Christine Fandrich ; Migration after the Arab Spring, Migration Policy Centre (MPC) Research Report, 2012/09; European University Institute, Robert Schuman Centre for Advanced Studies.pp.3-4.
[3] Bezen Balamir Coşkun ; An evaluation Of The Eu's Migration Policies After Arab SPRING; Journal of Cultural Studies, Faculty of Communication, Hacettepe University; 2015, 2(1), p.52.
[4] European Asylum Support Office(EASO), op cit, p.09.

قدرها 1221٪ مقارنة بعام 2010[1]. وفي بلجيكا بلغ عدد طالبي اللجوء 25980 وفي إسبانيا 3410 وفي لكسمبورغ 2160[2].

وفي قراءة بسيطة لهذه الأرقام في بداية ثورات الربيع العربي، نجد أن هذه الأخيرة كان لها أثر كبير في ارتفاع أعداد المهاجرين الغير الشرعيين وطالبي اللجوء في أوروبا، حيث تأزم الوضع في ليبيا سنة 2014، وكذلك في سوريا بعد تنامي دور الجماعات الإرهابية وعلى رأسها تنظيم الدولة الإسلامية في بلاد الشام والعراق "داعش" وتدخل حلف الناتو عسكرياً واحتدام الصراع العسكري بين الجيش النظامي السوري والجماعات المسلحة المعارضة له، كل هذه الأحداث زادت من تعقيد الوضع الأمني في كلا البلدين مما شكل ارتفاع في أعداد المهاجرين وطالبي اللجوء، وهو ما سنتطرق إليه بلغة الأرقام في الجزئية التالية من الدراسة.

2.1- تدفق الهجرة وطلبات اللجوء إلى أوروبا بين الفترة الممتدة من 2014 إلى 2018:

بين عامي 2014 و2015، نمت تدفقات الهجرة إلى الاتحاد الأوروبي بشكل كبير، مما أدى إلى استنفاد قدرات الاستقبال الوطنية[3]، ففي عام 2014 فرّ أكثر من 200000 لاجئ ومهاجر على متن قوارب مزدحمة وغير آمنة بحثًا عن الأمان عبر البحر الأبيض المتوسط، والذي أصبح بمثابة مقبرة جماعية لهؤلاء، وشهدت سنة 2015 وصول أكثر من 1.015068 شخصاً عن طريق البحر و 3771 شخص بين مفقود وقتيل، مع وقوع ما لا يقل عن 1000 ضحية في ما يسمى بحطام السفن "أبريل الأسود" وهو ما دفع إلى تسميته بعام أزمة الهجرة[4].

والشكل التالي يوضح ارتفاع أعداد المهاجرين واللاجئين في البحر الأبيض المتوسط في الفترة الممتدة من 2014 إلى 2015

[1] Ibid, p.25.
[2] UNHCR, Asylum Levels and Trends in Industrialised Countries, March 2012, p.20, http://www.unhcr.org/4e9beaa19.html
[3] Anita Orav ; Introducing the European Union agency for asylum; European parliament; Members' Research Service PE 698.759 – October 2021, p.2.
[4] Bonacia, Giuseppina, The disputed EU's approach to the Mediterranean migration crisis: strenghtening the securitarian stance, Jean Monnet Centre, Working Paper Series, n° 5, 2018, pp. 5-6.

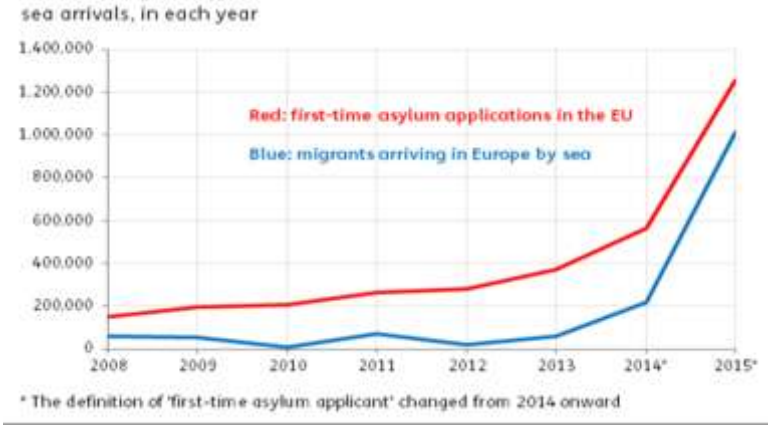

المصـدر: Asylum seekers, the UK and Europe, https://fullfact.org/immigration/asylum-seekers-uk-and-europe/, 25 OCTOBER 2016

كما كان عام 2016 عامًا مثيرًا للجدل فمن ناحية، انخفض إجمالي عدد الوافدين عن طريق البحر إلى أوروبا إلى 326376 فردًا، ومع ذلك، ارتفع عدد القتلى أو المفقودين من ناحية أخرى إلى 5022، وفي عام 2017، انخفضت الأرقام، حيث وصل 172301 شخصًا عن طريق البحر بشكل رئيسي. عبر الطريق المركزي نحو إيطاليا، و3139 حالة وفاة. بالنسبة لعام 2018 قدرت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وصول أكثر من 49000 وافد و 1400 حالة وفاة بحلول شهر جويلية[1].

وأما بخصوص طلبات اللجوء قدم 1.3 مليون شخص طلب الحصول على اللجوء في 28 دولة عضو في الاتحاد الأوروبي والنرويج وسويسرا في عام 2015، وفي سنة 2016 انخفض عدد طلبات حوالي 8.000 ليكون في نهاية السنة مماثلاً للجزء الأول من عام 2015[2]، وفي عام 2018 تقدم 580800 طالب لجوء لأول مرة بطلب للحصول على الحماية الدولية من الدول الأوروبية(EU) بانخفاض بنسبة 11٪ مقارنة بعام 2017 (654600) وأقل من نصف العدد المسجل في عام 2015 عندما تم تسجيل 1256600 طالب لجوء لأول مرة[3].

2. السياسات الأوروبية في مواجهة أزمتي الهجرة واللجوء بعد سنة 2011

أجبرت الانتفاضات العربية الشعبية سنة 2011 والاضطرابات الأمنية التي انجرت عنها، الاتحاد الأوروبي على إعادة التفكير جذرياً في سياساته بشأن الهجرة وطلبات اللجوء، خاصة بعد تزايد تدفقات

[1] Ibid, p.6.
[2] Phillip Connor ; Number of Refugees to Europe suges to Record 1.3Million in 2015; Pew Research Center, 2016, pp.4-5.
[3] Eurostat, Asylum in the EU Member States 580 800 first-time asylum seekers registered in 2018, down by 11% compared with 2017, News release, 14 March 2019, p.1.

المهاجرين واللاجئين من جنوب المتوسط، وتمثلت الخطوة الأولى في هذا الطرح قيام المفوضية الأوروبية بتقديم مجموعة من التدابير وفق نهج جديد لإدارة حركة الهجرة وطلبات اللجوء، وتتمثل هذه الإجراءات في ما يلي:

1.2- تشديد الرقابة على الحدود الداخلية والخارجية للاتحاد الأوروبي:

تجسدت الاستجابة الفورية الأولى للاتحاد الأوروبي للسيطرة على تدفقات المهاجرين بعد أحداث2011، في تكثيف سياسات مراقبة الحدود الداخلية والخارجية من خلال تعبئة الوكالة الأوروبية لحرس الحدود وخفر السواحل "Frontex" في 20 فبراير 2011، للقيام بعملية مشتركة "Hermes EPN" وذلك بهدف مساعدة إيطاليا في السيطرة على السفن التي تنقل المهاجرين واللاجئين، وبدعم من فرنسا وألمانيا ومالطا وهولندا وإسبانيا بخصوص تقديم المعدات البحرية والجوية لمنع الدخول عبر المعابر الحدودية والمياه الاقليمية، وقد قامت المفوضية في هذا الصدد بتخصيص ميزانية تقدر ب 30 مليون يورو إضافية لتعزيز العملية المشتركة وتمديدها إلى غاية نهاية سنة2012[1].

وبعد استمرار غرق القوارب التي تقل المهاجرين بالقرب من جزيرة لامبيدوزا ومالطا في 3 أكتوبر 2013، اعتمد البرلمان الأوروبي برنامج "Eurosur"(European Border Surveillance system) نظام مراقبة الحدود الأوروبية بتاريخ22 أكتوبر 2013 بحيث يهدف هذا النظام الجديد إلى تحديد الهوية ونقل البيانات للتقليل من عدد المهاجرين غير الشرعيين الذين يدخلون الاتحاد الأوروبي وعدد الوفيات عرض البحر، وكذلك زيادة الأمن الداخلي للاتحاد ككل من خلال المساهمة في منع عبور الحدود[2]، وفي 9 أبريل 2013 دخل نظام معلومات شنغن الجيل الثاني، والمسمى" SIS-II " حيز التنفيذ والذي تم اعتماده من قبل اللائحة التنفيذية للبرلمان الأوروبي ومجلس الاتحاد الأوروبي في 20 ديسمبر 2006، من أجل تحسين وظائف نظام المعلومات وتوحيدها ودعم التعاون في مراقبة الحدود الخارجية[3].

وبالإضافة إلى كل الإجراءات السابقة الذكر لحماية الحدود، تم إنشاء نظام دخول/ خروج(EES) وهو نظام لتسجيل بيانات الدخول والخروج ورفض بيانات الدخول لمواطني البلدان غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الذين يعبرون الحدود الخارجية لدول شنغن، تم استحداثه بموجب اللائحة رقم 2226/2017 الصادرة عن البرلمان والمجلس الأوروبيين بتاريخ 2017/12/09، ومن بين أهدافه الأساسية :تحديث إدارة الحدود الخارجية من خلال تحسين جودة وفعالية الرقابة الخارجية على الحدود في منطقة شنغن، وكذا مساعدة الدول الأعضاء على التعامل مع العدد المتزايد من المسافرين إلى الاتحاد الأوروبي دون الحاجة إلى زيادة عدد حرس الحدود،

[1] Sergio Carrera, Leonhard den Hertog, Joanna Parkin; EU Migration Policy in the wake of the Arab Spring What prospects for EU-Southern Mediterranean Relations?, MEDPRO Technical Report No. 15/August 2012, p4-5.

[2] Directorate-General for external policies of the union, Migration policies of the European Open union with Its Mediterranean Partners - Need For Greater Mobility; Directorate B Policy Department In-Depth analysis; EXPO/B/AFET/2014/02,p.18.

[3] Melissa Cuozzo, La migration vers l'Europe : un enjeu sécuritaire Causes et conséquences des politiques migratoires européennes sur les migrants, Mémoire présenté pour l'obtention du Master en études européennes, L'Université de Genève, Février 2015, p.25.

الحد من الهجرة غير الشرعية من خلال تحديد ومعالجة ظاهرة تجاوز مدة الخدمة بشكل منهجي، و مكافحة الاحتيال في الهوية وسوء استخدام وثائق السفر.[1]

وفي 12 سبتمبر 2018 تم اعتماد اللائحة رقم 2018/1240 الصادرة عن البرلمان والمجلس الأوروبيين القاضية بإنشاء النظام الأوروبي للمعلومات والترخيص للسفر " ETIAS "(European Travel Information and Authorisation System)، يتعلق هذا النظام برَعايا الدول غير العضوة في فضاء شنغن الذين يُعفون من شرط الحصول على تأشيرة عند عبور الحدود الخارجية، خُصص هذا النظام للتحقيق في ما إذا كان الشخص الموجود في أراضي الدول الأعضاء في فضاء شنغن لا يُشكل مخاطر أمنية أو يقوم بهجرة غير قانونية، ومن بين الأهداف الرئيسية لهذا النظام هي تحسين فعالية عمليات التفتيش على الحدود، والمساهمة في منع الهجرة غير الشرعية[2].

وبالإضافة إلى استحداث الآليات السابقة الذكر، قامت دول الاتحاد الأوروبي بالضغط على تونس وليبيا للتعاون في مجال مراقبة الحدود وإبرام اتفاقية إعادة الرعايا ضمن برنامج الشراكة، بحيث بدأ الاتحاد الأوروبي في مرحلة مبكرة نسبيًا في ممارسة الضغط على الديمقراطيات الناشئة في شمال إفريقيا من أجل تكثيف التعاون على مراقبة الحدود البحرية والبرية لمنع تدفقات المهاجرين إليها، حيث عرض حوالي 400 مليون يورو من المساعدات لدعم التحول الديمقراطي في تونس مقابل مشروع عملياتي مشترك بينهما، والذي طرحته مفوضة الشؤون الداخلية آنذاك " سيسيليا مالستروم" على المجلس الأوروبي في جوان 2011 يهدف إلى بناء قدرات تكاملية لمراقبة الحدود وتأمينها، وفي هذا الصدد، سارعت الدول الأوروبية بشكل منفرد لإبرام ترتيبات ثنائية جديدة مع بعض السلطات الانتقالية على سبيل المثال[3]، تحركت إيطاليا بسرعة لإبرام اتفاقية إعادة الرعايا التونسيين إلى وطنهم حيث وقعت الاتفاقية في 5 أبريل 2011 ، وقدمت بموجبها 200 مليون يورو مقابل تعاون تونس في منع المزيد من المهاجرين وقبول التونسيين العائدين وهي خطوة أدت على الفور إلى انخفاض تدفق المهاجرين التونسيين بنسبة 75%، كما توصلت إيطاليا إلى اتفاق مع المجلس الوطني الانتقالي الليبي في 17 جوان 2011 ،للتعاون في مكافحة الهجرة غير الشرعية، بما في ذلك عودة المهاجرين غير الشرعيين، ونتيجة لهذه الاتفاقات تم إعادة أكثر من 13000 مهاجر في الفترة الممتدة بين يناير وجويلية 2011.[4]

[1] علي بلعربي، أمننة الهجرة في سياسات الاتحاد الأوروبي: دراسة في تأثير الهجرة على الأمن الأوروبي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الوادي، المجلد 10، العدد 02، سبتمبر 2019، ص.887.

[2] المرجع السابق، نفس الصفحة.

[3] Sergio Carrera, op.cit,p5.

[4] Emanuela Paoletti, The Arab Spring and the Italian Response to Migration in 2011 Beyond the Emergency, Amsterdam University Press, CMS 2014, Vol. 2, No. 2,

وفي نفس السياق، أبرم الاتحاد الأوروبي صفقة مع تركيا في18 مارس2016 تضمنت خطة عمل مشتركة لمعالجة أزمتي المهاجرين واللاجئين بثلاث طرق وهي: معالجة الأسباب الجذرية التي أدّت إلى التدفق الهائل للمهاجرين على الحدود الأوروبية، تمكين المهاجرين واللاجئين من الحماية المؤقتة، تعزيز التعاون مع تركيا لمنع تدفقات الهجرة غير النظامية إلى دول الأعضاء[1]. وللإشارة، فإنه تم تخصيص ثلاث مليارات يورو لتركيا لإعادة التوطين القانوني للمهاجرين الغير الشرعيين القادمين من اليونان والعمل على تشديد الرقابة على الحدود، في المقابل يخفف الاتحاد الأوروبي نظام التأشيرات للأتراك ويسرع من عملية انضمام تركيا إليه[2].

ومواصلة لهذا المسعى، قامت المفوضية الأوروبية في جوان 2016 بالإعلان عن إطار جديد للشراكات مع بلدان المصدر والعبور، وهو عبارة عن حزم مساعدات مخصصة لتطوير قدرات الاستقبال المستدامة والآمنة للمهاجرين في بلدان المنشأ، مثل النيجر ومالي ونيجيريا وإثيوبيا والسنغال وليبيا، وتمكين المهاجرين واللاجئين من البقاء في بلدانهم، وفي هذا الإطار، وقعت إيطاليا اتفاقية مع ليبيا في فبراير 2017 للحد من تدفق المهاجرين، وفقًا لما اتفق عليه المجلس الأوروبي في إعلان مالطا، وقد رحب الاتحاد الأوروبي ودعم هذه الصفقة التي تهدف إلى وقف التدفقات غير القانونية إليه من خلال إغلاق الطريق الليبي.

2.2 تعزيز التعاون والتضامن وتقاسم المسؤوليات بين دول الاتحاد الأوروبي لإدارة جيدة لأزمتي الهجرة واللجوء:

في عز أزمة المهاجرين في أبريل 2015 تبنّى الاجتماع المشترك لوزراء الخارجية والداخلية المنعقد 20 أبريل بلوكسمبورغ برئاسة الممثلة السامية " فيديريكا موغيريني" بالإجماع خطة من 10 نقاط للإجراءات الفورية التي يتعين اتخاذها استجابة للأزمة في البحر الأبيض المتوسط، والتي تم تقديمها من طرف مفوض الهجرة والشؤون الداخلية والمواطنة السيد "ديمتريس أفراموبولس"، حيث تمحورت هذه النقاط حول الجانب الأمني المتمثل في تعزيز العمليات المشتركة في البحر الأبيض المتوسط، وتنظيم الجهود للقبض على السفن التي يستخدمها المهربون وتدميرها، التنسيق بين الوكالات الأوروبية للأمن ومكتب دعم اللجوء الأوروبي، أخذ البصمات، توفير مراكز لإيواء الأشخاص المحتاجين للحماية، ووضع برنامج سريع لإعادة المهاجرين غير الشرعيين بالتنسيق مع وكالة فرونتكس والدول التي تقع في الخطوط الأمامية، بالإضافة إلى إعادة التوطين[3].

ومباشرة بعد تبني خطة النقاط العشر، قدمت المفوضية الأوروبية ما يسمى بالأجندة الأوروبية للهجرة في 13 ماي 2015، التي ترتكز على أربع محاور أساسية:

-تقليص حوافز الهجرة غير الشرعية .

[1] Cigdem H. Benam, Arab Spring Testing the Limits of EU's Border Control Regime: The case of Turkey-EU Migration Deal, p15, https://www.eustudies.org.

[2] Inter-Agency Regional Analysts Network Anacef And Iris Initiative, institut de relation international et strategique, Responding To The Migrant Crisis: Europe at a Junctur, Global Report , June 2016, p8.

[3] علي بلعربي، سياسات الاتحاد الأوروبي في إدارة أزمة المهاجرين في المتوسط بعد سنة 2011 بين الاعتبارات الأمنية والإنسانية، مجلة الفكر القانوني والسياسي، جامعة الأغواط، المجلد الخامس، العدد الثاني، 2021، ص.200.

-إدارة الحدود، إنقاذ الأرواح، وتأمين الحدود الخارجية.

-تبني سياسة لجوء مشتركة قوية .

– تبني سياسة جديدة للهجرة القانونية.[1]

وفي ظل أزمة المهاجرين واللاجئين التي شهدها البحر الأبيض المتوسط في أبريل 2015، والتي كشفت عن ضعف سياسة الهجرة واللجوء في الاتحاد الأوروبي، بات العمل بإلحاح من طرف المفوضية الأوروبية لفتح النقاش حول تبني ميثاق جديد للهجرة واللجوء يخلف الميثاق السابق لسنة 2014 الذي أبان عن محدوديته في التصدي لتدفقات المهاجرين الغير الشرعيين واللاجئين.

بعد مشاورات طويلة بين المفوضية الأوروبية والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، تم الإفراج عن الميثاق الأوروبي الجديد للهجرة واللجوء من طرف المفوضية الأوروبية في 23 سبتمبر 2020، وهو يشمل النقاط التالية:

1. إدارة قوية وعادلة للحدود الخارجية بما في ذلك فحوصات الهوية والصحة والأمن.
2. قواعد لجوء فعّالة من خلال تبسيط إجراءات الطلب.
3. آلية تضامن جديدة في حالات البحث والإنقاذ.
4. استشراف أقوى والتأهب للأزمات والاستجابة لها.
5. سياسة عودة فعّالة ونهج منسق من قبل الاتحاد الأوروبي.
6. حوكمة شاملة على مستوى الاتحاد لتحسين إدارة وتنفيذ سياسات اللجوء والهجرة.
7. شراكات ذات منفعة متبادلة مع بلدان المنشأ والعبور.
8. تطوير مسارات قانونية مستدامة لمن يحتاجون إلى الحماية ولجذب المواهب إلى أوروبا.[2]

من بين النقاط الإيجابية في الميثاق الجديد حسب ما جاء في اقتراح المفوضية الأوروبية هي وضع آلية تضامن إلزامية بين الدول الأوروبية في حال وجود عدد كبير من المهاجرين، وإرسال من رفضت طلبات لجوئهم إلى بلدانهم الأصلية. ففيما يخص معالجة طلبات اللجوء، فيمكن أن تكون الدولة المسؤولة عن النظر في طلب اللاجئ هي دولة تأوي شقيقا أو شقيقة له أو دولة عمِل أو درس فيها أو أعطته تأشيرة في الماضي، وإذا لم تتوفر أي من هذه الحالات، فتبقى الدولة الأولى التي وصل إليها المهاجر مكلّفة بالنظر بطلبه، كما يمكن لدولة تقع تحت "ضغط" عدد كبير من المهاجرين أن تطلب تفعيل "آلية تضامن إلزامية"، وفي حال حصول "أزمة"

[1] المرجع السابق، نفس الصفحة.

[2] European Commission, Communication from the Commission to the European Parliament, the council the European Economic and Social Committee and the Committee of the Rergions on a New Pact on Migration and Asylum, Brussels, 23.9.2020, p.2.

مماثلة لتلك التي شهدتها سنة 2015، فيكون على الدول الالتزام بالتكفل في إعادة توزيع اللاجئين أو إعادة المهاجرين الذين رفضت طلباتهم، وفي حال لم تتمكن من إرسال المهاجرين إلى بلدهم الأصلي في غضون ثمانية أشهر، فيتوجب عليها استقبالهم[1].

كما يتبنى الميثاق الجديد آلية تتعلق بعمليات الإنقاذ في البحر، تقترح حماية المنظمات غير الحكومية التي تقوم بعمليات الإغاثة من الملاحقات القانونية[2].

وتبقى فعالية هذا الميثاق مرهونة بمدى التزام الدول ببنودها ومدى شعورها بالمسؤولية الجماعية وروح التضامن فيما بينها، وستبين لنا الشهور أو السنوات القديمة مدى نجاح هذا الميثاق الجديد في التقليل من حدة أزمتي المهاجرين واللاجئين في البحر الأبيض المتوسط.

3. قراءة في فعّالية السياسات الأوروبية لمواجهة أزمتي الهجرة واللجوء بعد سنة 2011:

كشفت لنا أزمتي الهجرة واللجوء التي أعقبت أحداث الربيع العربي عن عدم فعّالية السياسات الأوروبية في إدارتها والتصدي لها، وهذا ما سنوضحه في القراءة التحليلية التالية:

بحسب الدراسات التي بينها مكتب الإحصاء الأوروبّي (EUROSTAT) والتي أشارت إليها المفوضية الأوروبية في الميثاق الجديد للهجرة واللجوء، نجد أنه تم تسجيل 1.82 مليون حالة عبور غير شرعي للحدود عند الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبية في ذروة أزمة اللاجئين في عام 2015، وبحلول عام 2019 انخفض هذا العدد إلى 142000، بينما بلغ عدد طلبات اللجوء ذروته عند 1.28 مليون في عام 2015 وتم تسجيل 698000 في 2019[3]. وفي قراءة لهذه الأرقام نجد حقيقة أن أعداد المهاجرين الغير الشرعيين انخفضت وبشكل كبير نظراً لسياسات غلق الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي منذ سنة 2011، ولكن يجب أن لا ننسى- أيضاً عدد الموتى والمفقودين عرض البحر الذين لا يمتلك المكتب الاحصائي الأوروبي ولا المنظمة الدولية للهجرة إحصائيات دقيقة حولهم، وهذا ما يجعلنا لا نسلم إطلاقاً بهذه الأرقام لأن أعداد المهاجرين في ازدياد مستمر، وبالنسبة للإحصائيات المتعلقة باللاجئين فنجد أن الرقم لا يزال مرتفعاً حتى وإن انخفض قرابة النصف، وهذا ما يدفعنا للقول بأن سياسات الإغلاق لم تؤت بنتائجها المرجوة، وعلى العكس من ذلك زادت من فقدان الأرواح عرض البحر الأبيض المتوسط.

وإذا رجعنا إلى احصائيات 2020 فنجد أن المغادرين من ليبيا وتونس في شهري يناير ومايو 2020 يزيد بالضعف مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019 بغض النظر عن الأجهزة الأمنية المسخرة لتشديد الرقابة على

---

[1] شريف بيبي، مهاجر نيوز، الميثاق الأوروبي الجديد للهجرة واللجوء... انطلاقة ضعيفة وآراء متباينة، https://bit.ly/3s2I2QF تم التصفح بتاريخ 2022/01/28، على الساعة 14:36.

[2] المرجع السابق.

[3] European Commission, Communication from the Commission to the European Parliament, the council the European Economic and Social Committee and the Committee of the Rergions on a New Pact on Migration and Asylum, op cit, p.1.

الحدود البرية والبحرية على وجه الخصوص[1]، فهذا لا يدلّ إلا على عجز هيكلي وسياسات غير كفيلة بتوقيف تدفقات الهجرة وتحسين الأمن داخل الاتحاد[2]، فالتعاون في مجال مراقبة الحدود كان إجراءً طارئً يفتقر إلى التماسك والتضامن في الاستجابة وتقاسم الأعباء والمسؤولية المشتركة وبلا شك هناك حالة واضحة في المتناول وهي الخلاف بين فرنسا وإيطاليا[3]، عندما بدأت هذه الأخيرة في استقبال المهاجرين من تونس وليبيا لأول مرة في جزيرة لامبيدوزا الصغيرة، ناشدت الحكومة الإيطالية تقديم دعم مالي وتقني أوسع من الاتحاد الأوروبي لإدارة التدفق مطالبة أيضا بضرورة تقاسم العبء مع الجميع ليتم نقل طالبي اللجوء إلى دول أعضاء أخرى في الاتحاد لكنها تلقت الرفض والاعتراض، وفي ظلّ نقص الدعم داخل الاتحاد الأوروبي أصدرت إيطاليا بشكل عاجل تصاريح إقامة لحوالي 22.000 مهاجر تونسي مما سمح لهم بالتنقل بحرية في معظم أنحاء أوروبا. رداً على ذلك، تحركت الحكومة الفرنسية لإغلاق حدودها الجنوبية مع إيطاليا وأعادت عمليات التفتيش على القطارات، وهذا بدوره خلق فجوة داخل الدوائر السياسية الأوروبية مما صعّب الحفاظ على التعاون المستمر لاسيما في ما يتعلق بالإنقاذ والمساعدات الإنسانية[4].

وتجدر بنا الإشارة أيضاً إلى تضاعف عدد قوارب الموت بشكل لافت حتى بعد مرور ثماني سنوات من ثورات الربيع العربي، لا يزال البحر الأبيض المتوسط بحرًا مميتاً، إذ لم يُكتب لعملية "تريتون" النجاح في الحد من تدفقات المهاجرين أو حتى من غرق السفن التي تقلهم لتخلفها بعد ذلك عملية "صوفيا EUNAVFORMED"والتي فشلت أيضاً في منع الخسائر البشرية في بحر المتوسط ففي عام 2018 مات وفقد أكثر من 200 شخص حسب المنظمة الدولية للهجرة[5].

وأما بخصوص برنامج إعادة توطين اللاجئين الذي تبناه الاتحاد الأوروبي، في أعقاب "أزمة اللاجئين" حدثت فجوة في التنفيذ وفشلت الأدوات التشريعية المتعلقة باللجوء خلال الفترة الممتدة من (2011-2013) في معالجة نقص التضامن، فبالرغم من إدخال إصلاحات جديدة في سياسات اللجوء إلا أن التقدم فيها كان محدود ما يدلي على اقتراح المفوضية من جديد لائحة تنشئ إطارًا مشتركًا لإعادة التوطين في جويلية 2016 لكن سرعان ما توقفت المفاوضات التي كانت فكرتها تقاسم العبء في هذا الشأن[6].

وبالحديث على النهج العالمي لإدارة الهجرة والتنقل " GAMM " المعتمدة في سنة 2012 فعند النظر عن كثب تبدو أنها أدوات غير واعدة مما كان يُعتقد في البداية لكونها غير ملزمة ويقول ممثل رسمي في الاتحاد

[1] European Parliament ; The EU Approach on Migration in the Mediterranean; Policy Department for Citizens' Rights and Constitutional Affairs Directorate-General for Internal Policies, PE 694.413 June 2021, p.81.
[2] Giovanni Peri, Immigration and Europe's Demographic Problems: Analysis and Policy Considerations, CESifo DICE Report 4/2011, p07.
[3] Cigdem H. Benam, op.cit, p9.
[4] MPI, Arab Spring and Fear of Migrant Surge Expose Rift in EU Immigration Policy Circles,Migration Information Source, December 2011, https://www.migrationpolicy.org/article/arab-spring-and-fear-migrant-surge-expose-rift-eu-immigration-policy-circles
[5] Cigdem H. Benam, op.cit ;pp7-14.
[6] European Parliament, op cit pp37 -44.

الأوروبي: " أنّ شراكات التنقل تمثل منتدى رائعًا للحوار، لكنها لا تقدم أكثر من ذلك بسبب تكرار المنطق التقليدي، وبالتالي توجد قيود قانونية تثقل كاهل الشركاء. بحيث يحق للأخير الوفاء بالتزاماته أو عدمه بدون عقوبات قانونية، والنقطة الثانية المثيرة للقلق والتي تتعلق بمبدأ "المزيد من أجل المزيد" تشير اللجنة إلى أنها تقوم على "عنصر المشروطية السلبية وهذا المنطق ليس جديدًا على السياسات الأوروبية فهو مقترح منذ عام 2002 من قبل مجلس إشبيلية الأوروبي، ومع ذلك فإن النهج يكرر نفسه و يمثل الآن تحولًا في السياسة ذات الصلة بالاتحاد الأوروبي [1].

وبالرجوع إلى الاتفاقيات التي عقدها الاتحاد الأوروبي مع دول شمال إفريقيا والصفقة الأخيرة مع تركيا، نلاحظ أن الاتفاقيات التي وقعت بين كل من المغرب والجزائر وتونس وليبيا مع خمس دول أعضاء بما فيهم إيطاليا ومالطا لم تنجح حتى الآن، فوجود اتفاقيات شراكة وتعاون بين الطرفيين لا يعني بالضرورة وجود ممارسة عملية مطبقة[2]، لكن لا يمكن إنكار النجاح النسبي للاتفاقية الموقعة مع تركيا، لأن الوعد بمخرج ذي مغزى وآمن وقانوني من تركيا لم يتم الوفاء به إلى حد كبير، لأن عدد اللاجئين الذين تم نقلهم من تركيا إلى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في 27 فبراير 2017 هو 3565 لاجئ، وهو رقم صغير إذا ما قارناه مع 2.8 مليون لاجئ في تركيا حاليًا[3]، لهذا يعد التعاون بين الطرفين سوى خطوة صغيرة نحو الابتعاد عن نظام طلب اللجوء التلقائي [4].

وبالرجوع إلى السياسات المنتهجة في فترة (2019-2021)، تشير المفوضية الأوروبية إلى أن حظر سفن البحث والإنقاذ وتوقيف عمل برنامج إعادة التوطين الذي طبقته اليونان سنة 2019 تظل إجراءات قمعية سينتج عنها ضغطا إضافيا فوق طاقتها، لذلك طرحت الميثاق الجديد للاتحاد الأوروبي بشأن الهجرة واللجوء في سبتمبر 2020، والذي يبقى رهين الدخول في مرحلة جديدة ليكشف لنا المستقبل القريب مدى نجاعته[5].

.

وبناءً على هذه القراءة التحليلية البسيطة، يلاحظ بأن الاتحاد الأوروبي يتبع مسارًا غير متماسك واستراتيجية متناقضة في بعض الأحيان لإدارة أزمة الهجرة واللجوء في المتوسط، كما ذكرنا سابقًا، فإن عدم الاتساق في السياسات الداخلية والخارجية القائمة على مصالح دول الاتحاد جعلتها غير فعّالة وغير محققة للهدف المنشود وهو التصدي للكم الهائل من طلبات اللجوء وتدفقات المهاجرين نحوها.

[1] Emanuela Roman Reversing, the Perspective: How European Stakeholders React to Migration Policy Frames of Southern Mediterranean Counterparts, Med Reset Working Papers No. 18, July 2018; pp.9-10.
[2] Jan Claudius Völkel Money for Nothing, the Cricks for Free Five Paradoxes in EU Migration Policy, Comparative Migration Studies(CMS), Amsterdam University Press, 2014, Vol. 2, No. 2, pp166-168.
[3] Cigdem H. Benam ; op.cit ;p17.
[4] Tim Hatton ; European asylum policy before and after the migration crisis; University of Essex, UK, and IZA, Germany, https://wol.iza.org/uploads/articles/550/pdfs/european-asylum-policy-before-and-after-the-migration-crisis.pdf, p.9
[5] Angeliki Dimitriadi, The Future of European Migration And Asylum Policy Post Covid-19, Foundation Européen d'etudes progressistes, Feps Covid Response Papers July 2020, pp4-5

خاتمة:

بعد إبراز علاقة الربيع العربي بزيادة نسبة الهجرة واللجوء في المتوسط وتحليل السياسات التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي في التصدي لأزمتي الهجرة واللجوء بعد سنة 2011، بالإضافة للقراءة التحليلية للإحصائيات الصادرة عن المنظمة الدولية للهجرة والمكتب الإحصائي الأوروبي فإن هذه الدراسة تتوصل إلى النتائج التالية التي تجيب عن الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية المتعلقة بها والفرضيات:

- ثورات الربيع العربي وما انجر عنها من انفلات أمني وتدهور اقتصادي أدّت إلى زيادة أعداد المهاجرين واللاجئين المتوجهين إلى دول الاتحاد الأوروبي وهو ما شكل أزمة حقيقة لهذه الأخيرة.

- زيادة تدفقات المهاجرين واللاجئين نحو دول الاتحاد الأوروبي، دفع هذه الأخيرة إلى تبني سياسات رد الفعل المتمثلة في تعزيز مراقبة حدودها الداخلية، وكذا الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي، وهي سياسات استثنائية تقييدية لا تستجيب بفعالية للتصدي لأزمة المهاجرين واللاجئين التي شهدها المتوسط سنة 2015.

- غياب روح المسؤولية المشتركة بين دول الاتحاد الأوروبي، وتغليب بعض الدول لمصالحها الوطنية على حساب الدول الأخرى، أدّى إلى فشل الاتحاد الأوروبي في إدارة أزمتي الهجرة واللجوء بعد سنة 2011 وهذا ما يفسر استمرارية عمليات التدفق للمهاجرين واللاجئين ليومنا هذا.

وبالنظر إلى هذه النتائج التي أبانت أن سياسات الاتحاد الأوروبي في مواجهة أزمتي الهرة واللجوء كانت ولاتزال تقوم على نهج خاطئ وغير فعّال في إدارة إشكالية الهجرة واللجوء في المتوسط، فإن هذه الدراسة تقدم التوصيات التالية:

- ضرورة إرساء سياسة إصلاحية قائمة على موائمة المصالح الوطنية وبناء أرضية مشتركة لإدارة تدفقات الهجرة واللجوء والتي يتوجب أن تكون عملية طويلة ومستمرة تقوم على الحوار بين دول المنشأ والمقصد.

- يجب على دول الاتحاد الأوروبي وضع سياسات متجذرة تكفل معالجة الأسباب الحقيقة والكامنة وراء تدفق المهاجرين واللاجئين إليها، وأن تشمل دول جنوب المتوسط من خلال تعزيز عملية التقييم التي تخدم أمن ومصلحة الطرفين.

- تحسين أنظمة طلبات اللجوء من خلال وضع إجراءات كاملة في الاتحاد الأوروبي لتكون فعّالة ومرنة في معالجة طلبات اللجوء مع ضرورة توزيع العبء على جميع الأعضاء في إطار مسؤولية مشتركة، وهذا ما سيخفف الضغط على الدول الأكثر استقبالا لطلبات اللجوء خاصة تلك المطلة على البحر المتوسط كإيطاليا

واليونان، وفي نفس الوقت سيعالج المشكل الحاصل بين دول الاتحاد في مجال غلق الحدود داخلية كما هو الحال بين فرنسا وإيطاليا.

- ضرورة وضع سياسات أكثر انفتاحا على العالم والتخلي عن النهج التقييدي من خلال تعزيز فعلي وحقيقي لشراكات التنقل للاستفادة من العمالة الخارجية وهذا سيسهم في ضبط تدفقات الهجرة ومعاملات طلبات اللجوء بشكل أفضل.

قائمة المراجع:

1. باللغة العربية:

1.1. المقالات:

- بلعربي علي، سياسات الاتحاد الأوروبي في إدارة أزمة المهاجرين في المتوسط بعد سنة 2011 بين الاعتبارات الأمنية والإنسانية، مجلة الفكر القانوني والسياسي، جامعة الأغواط، المجلد الخامس، العدد الثاني، 2021.

- بلعربي علي ، أمننة الهجرة في سياسات الاتحاد الأوروبي: دراسة في تأثير الهجرة على الأمن الأوروبي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الوادي، المجلد 10، العدد 02، سبتمبر 2019.

- بلعربي علي ، جهود الجزائر في تسوية أزمتي ليبيا ومالي من خلال مقاربة المصالحة الوطنية، مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديمقراطي العربي-ألمانيا-، المجلد الثالث، العدد 14، مارس 2019.

2.1. المواقع الإلكترونية:

- بيبي شريف، مهاجر نيوز، الميثاق الأوروبي الجديد للهجرة واللجوء... انطلاقة ضعيفة وآراء متباينة، https://bit.ly/3s2I2QFتم التصفح بتاريخ 2022/01/28، على الساعة 14:36.

2.باللغة الأجنبية:

2-1 Official documents/reports :

- Directorate-General for external policies of the union, Migration policies of the European Open union with Its Mediterranean Partners - Need For Greater Mobility; Directorate B Policy Department In-Depth analysis, EXPO/B/AFET/2014/02.

- European Asylum Support Office(EASO), Annual Report on the Situation of Asylum in the European Union and on the Activities of the European Asylum Support Office, Luxembourg: Publications Office of the European Union, 2012.

- European Commission, Communication from the Commission to the European Parliament, the council the European Economic and Social Committee and the Committee of the Rergions on a New Pact on Migration and Asylum, Brussels, 23.9.2020.

- UNHCR, Asylum Levels and Trends in Industrialised Countries, March 2012.

- European Parliament ; The EU Approach on Migration in the Mediterranean; Policy Department for Citizens' Rights and Constitutional Affairs Directorate-General for Internal Policies, PE 694.413 June 2021. http://www.unhcr.org/4e9beaa19.html

- Giovanni Peri, Immigration and Europe's Demographic Problems: Analysis and Policy Considerations, CESifo DICE Report 4/2011.

-Inter-Agency Regional Analysts Network Anacef And Iris Initiative, institut de relation international et strategique, Responding To The Migrant Crisis: Europe at a Junctur, Global Report, June 2016.

- MPI, Arab Spring and Fear of Migrant Surge Expose Rift in EU Immigration Policy Circles,Migration Information Source, December 2011, https://www.migrationpolicy.org/article/arab-spring-and-fear-migrant-surge-expose-rift-eu-immigration-policy-circles

- Sergio Carrera, Leonhard den Hertog, Joanna Parkin; EU Migration Policy in the wake of the Arab Spring What prospects for EU-Southern Mediterranean Relations?, MEDPRO Technical Report No. 15/August 2012.

2-2 Articles : periodicals /conférences

-Abdul Qadir Mushtaq; Muhammad Afzal, Arab Spring: Its Causes And Consequences, Journal of the Punjab University Historical Society (JPUHS), Vol.30, No.1, January - June, 2017.

- Angeliki Dimitriadi, The Future of European Migration And Asylum Policy Post Covid-19, Foundation Européen d'etudes progressistes, Feps Covid Response Papers July 2020.

-Anita Orav ; Introducing the European Union agency for asylum; European parliament; Members' Research Service PE 698.759 – October 2021.

- Bezen Balamir Coşkun ; An evaluation Of The Eu's Migration Policies After Arab SPRING; Journal of Cultural Studies, Faculty of Communication, Hacettepe University; 2015, 2(1).

- Bonacia, Giuseppina, The disputed EU's approach to the Mediterranean migration crisis: strenghtening the securitarian stance, Jean Monnet Centre, Working Paper Series, n° 5, 2018.

- Cigdem H. Benam, Arab Spring Testing the Limits of EU's Border Control Regime :

- Emanuela Paoletti, The Arab Spring and the Italian Response to Migration in 2011 Beyond the Emergency, Amsterdam University Press, CMS 2014, Vol. 2.

- Emanuela Roman Reversing, the Perspective: How European Stakeholders React to Migration Policy Frames of Southern Mediterranean Counterparts, Med Reset Working Papers No. 18, July 2018.

- Eurostat, Asylum in the EU Member States 580 800 first-time asylum seekers registered in 2018, down by 11% compared with 2017, News release, 14 March 2019.

- Gemma Pinyol Jiménez, The migration-security nexus In short: Instruments and Actions In The European union, Amsterdam Law Forum, Vu Amsterdam University, Vol 4:1, Winter Issue 2012.

- Jan Claudius Völkel Money for Nothing, the Cricks for Free Five Paradoxes in EU Migration Policy, Comparative Migration Studies(CMS), Amsterdam University Press, 2014, Vol. 2, No. 2.

- Kamal Eldin and Osman Salih,The Roots and Causes of the 2011 Arab Uprisings, Arab Studies Quarterly , Vol. 35, No. 2,Spring 2013.

- Melissa Cuozzo, La migration vers l'Europe : un enjeu sécuritaire Causes et conséquences des politiques migratoires européennes sur les migrants, Mémoire présenté pour l'obtention du Master en études européennes, L'Université de Genève, Février 2015.

- Philippe Fargues, Christine Fandrich ; Migration after the Arab Spring, Migration Policy Centre (MPC) Research Report, 2012/09; European University Institute, Robert Schuman Centre for Advanced Studies.

- Phillippe Connor ; Number of Refugees to Europe suges to Record 1.3Million in 2015; Pew Research Center.

- Tim Hatton ; European asylum policy before and after the migration crisis; University of Essex, UK, and IZA, Germany, https://wol.iza.org/uploads/articles/550/pdfs/european-asylum-policy-before-and-after-the-migration-crisis.pdf. The case of Turkey-EU Migration Deal. https://www.eustudies.org.